- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17 العدد: 03(2023) ص479-488

التغيرات غير الدستورية وتداعياتها على العامل البشري والاقتصاد الإفريقي

Unconstitutional changes, the human factor, the economy

جبابلية عبد الحفيظ

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية -الجزائر-

djebablia1@live.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/03/08
تاريخ القبول:
2023/09/11

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التغيرات غير الدستورية
- ✓ العامل البشري
- ✓ الاقتصاد

الملخص:

تنعت القارة الأفريقية بحاضنة الدول النامية أو دول الجنوب، رغم أن القائمين على الشأن السياسي الأفريقي يسعون إلى النهوض بالقارة حسب تصورهم لأفاق 2063، والذي يهدف إلى تحقيق تنمية وتكامل واندماج بالقارة الأفريقية رغم ما يعاب على وحداته السياسية بالدول الهشة أو الشكلية، ولتحقيق تكامل إقليمي يجب توفر نخبة سياسية تمتلك قناعات ديمقراطية، حيث أورد الاتحاد الأفريقي في نصوصه القانونية فكرة تعزيز المبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الراشد هذا إن دل على شيء إنما يدل على افتقار معظم وحداته إلى ذلك، بالإضافة إلى كون هذه الأفكار مصونة في القانون الدولي ما فرض عليه اعتمادها، ففي معظم الحالات النزاعية إما أن تكون أسبابها حول الموارد أو السلطة، كما أن تداعيات التغيرات غير الدستورية لها أثار وخيمة بداية من العنصر البشري في حد ذاته كما أنها تخلق بيئة محفزة للتدهور الاقتصادي وتوقف عجلة التنمية وتجميد الأنشطة الاقتصادية حتى الاستثمارات الأجنبية والعمليات الاستخراجية تتوقف فلا يمكن الحديث عن اقتصاد وتنمية في حالة اللاستقرار.

Article info

Received
08/03/2023
Accepted
11/09/2023

Keywords:
- ✓ *Unconstitutional changes*
- ✓ *the human factor*
- ✓ *the economy*

Abstract :

The African continent is considered the incubator of developing countries or the countries of the south, although those in charge of African political affairs seek to advance the continent according to their vision of the horizons of 2063, which assumes the achievement of evelopment, integration and integration in the African continent, despite what is blamed on its political units in fragile or formal states. To achieve regional integration, a political elite must be available. It has democratic convictions, and the African Union has mentioned in its legal texts the idea of strengthening democratic principles, popular participation, and good governance. If this indicates anything, it indicates the lack of that in most of its units, in addition to the fact that these ideas are protected in international law, which forced it to adopt them. In all cases Conflicts can either be caused by resources or power, and the repercussions of unconstitutional changes have dire effects, starting with the human element itself. They also create a stimulating environment for economic deterioration, stopping the wheel of development, freezing economic activities, and even foreign investments and extractive operations stop.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. . مقدمة:

يسعى كل فرد إلى إشباع حاجياته بالدرجة الأولى وفقا للغريزة البشرية وما أثبتته عديد الدراسات مثل نظرية الحاجات لماسلو ولكون الفرد بحاجة إلى غيره ووجوب الحياة الجماعية أين تشكلت الوحدات السياسية عبر الزمن إلى أن وصلت إلى نموذج الدولة الحالي، فأصبحت كل دولة تسعي إلى تنمية اقتصادها واستغلال قدراتها البشرية والموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق الاكتفاء وتلبية الحاجات والرغبات لأفرادها، فالعامل البشري جد مهم في عملية التنمية فقلته أو عدم استقرار تراتبيته بالمؤكد سيؤثر على الاقتصاد والتنمية في حد ذاتها، فالعامل البشري أحد أعمدة اقتصاد أو تنمية أي دولة فلا يمكن وجود تنمية بدون عامل بشري ولا استقرار.

ماتشهده القارة الإفريقية من خلال التغيرات غير الدستورية عامل جد مؤثر على اقتصاديات عديد الدول الإفريقية إن لم نقل أنه كابح قد يكون عامل للتخلف والتراجع ناهيك ما ينجر على ذلك من أوضاع اجتماعية عير مريحة في العديد من مناطق القارة الإفريقية، وهو ماتقره عديد التقارير الاقتصادية والتنموية السنوية الصادرة على مختلف المؤسسات والمعاهد والهيئات المهتمة بالشأن الاقتصادي، أين تقبع الدول الإفريقية في ذيل ترتيب هذه التقارير حيث يتضح أن عدم الاستقرار في عديد الدول الإفريقية جراء التغيرات غير الدستورية أو الانقلابات العسكرية له الأثر البالغ على العامل البشري وبالتالي الاقتصاد والتنمية في تلك الدول.

رغم النصوص القانونية التي تمنع حدوث الانقلاب أو التدخلات العسكرية في الحياة المدنية، بالإضافة إلى سياسة العقاب المعلنة من تعليق للعضوية وعقوبات اقتصادية ومحاكمة الفاعلين والداعمين لهم، ومنع منحهم اللجوء السياسي وحرمانهم من الترشح وغيرها، إلا أن الواقع الإفريقي يضرب هذه المواد عرض الحائط، وأن ظاهرة الانقلاب تساير الحياة السياسية الإفريقية، رغم قناعة الأفارقة وعلمهم بآثار اللااستقرار وتداعياته على العامل البشري والاقتصاد الأفريقي، وهو موضوع الدراسة إذ تنطلق من المشكلة البحثية التالية : فيما تتمثل تداعيات التغيرات غير الدستورية على العامل البشري والاقتصاد الأفريقي؟ انطلاقا من هذه المشكلة ستحاول الدراسة البحث في أسباب التغيرات غير الدستورية في أفريقيا وأهم تداعيات الظاهرة على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا بصفة عامة مع الاستشهاد بنماذج وتندرج تحت المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1/ فيما تتمثل أسباب التغيرات غير الدستورية؟

2/ ماهي تداعيات التغيرات غير الدستورية على العامل البشري والاقتصاد في إفريقيا؟

3/ فيما تتمثل السبل العلاجية للظاهرة؟

ستحاول الدراسة استبصار أهم الأسباب الداخلية والخارجية لبعث الظاهرة الانقلابية والتغيرات غير الدستورية وكذا تداعيات و تأثيرات الظاهرة على العامل البشري والاقتصاد للدول الأفريقية فرادا وجماعة وسبل تجاوزها انطلاقا من الفرضيتين:

كلما اعتمد الأفارقة نصوص إيجابية منسجمة منطلقة من فهم خصوصية الدول الإفريقية وقلص دور القوى الدولية في المنطقة كلما قلت التغيرات غير الدستورية في القارة.

كلما قلت التغيرات غير الدستورية في أفريقيا كلما زاد الاستقرار وإمكانية تطبيق البرامج التنموية.

تتطلب معالجة طبيعة الموضوع المتعلق منهج تحليل المضمون، كون الدراسة تنطلق من تحليل النصوص القانونية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي وكذا التقارير السنوية، كما تعتمد الدراسة المنهج المقارن كونها تستشهد بحالات ونماذج لحالات انقلابية وتداعياتها على العامل البشري في القارة الإفريقية لاستخلاص مواطن القصور، كما تعتمد الدراسة على نظرية الحاجات لماسلو.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تقسم الدراسة حسب طبيعتها إلى ثلاث محاور بالشكل التالي:

المحور الأول: أسباب التغيرات غير الدستورية في القارة الإفريقية.

أ/ الأسباب الداخلية، ب/ الأسباب الخارجية.

المحور الثاني: تداعيات التغيرات غير الدستورية على العامل البشري والاقتصاد الإفريقي.

المحور الثالث: السبل العلاجية للظاهرة.

2. مدخل عام: التغيرات غير الدستورية والاستقرار السياسي في الأدبيات السياسية.

يعرف الانقلاب بأنه الإطاحة المفاجئة -وغالبا ما تكون عنيفة- بحكومة قائمة من قبل مجموعة من العسكريين، فهو تغيير في السلطة من القمة، يؤدي إلى استبدال مفاجئ لكبار الموظفين الحكوميين، قد لا يقود بالضرورة إلى تغيير السياسات الأساسية للدولة أو يشمل عملية إعادة توزيع كبيرة للسلطة بين الجماعات السياسية، على نقيض الثورة التي تحققها أعداد كبيرة من الناس الذين يسعون إلى العمل من أجل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.(McGowan & J, 2003)

اختلفت الأدبيات حول الأسباب المؤدية للتغيرات غير الدستورية، وفي هذا الإطار جاءت المساهمات النظرية في موضوع العلاقات المدنية العسكرية حول عوامل تدخل العسكر في السياسة في دول ما بعد الاستعمار التي شهدت انهيار الحكومات المدنية وقيام الحكومات العسكرية، من هذه المساهمات ما قدمه صمويل فاينر الذي حدد أربعة دوافع مؤدية إلى الانقلابات العسكرية: المصلحة الوطنية، المصالح المؤسسية للجيش، المصالح المجتمعية الطبقية أو الإثنية، وطموحات القادة العسكريين، ورأى أن الجيوش تتدخل في الغالب في السياسة تحت شعارات حماية المصلحة الوطنية غير أن دوافع ذلك تكون مختلفة تماما، وأجزم أن الظروف السياسية هي التي تمنح الفرصة للعسكريين للتدخل في الشأن السياسي مثل اعتماد السياسيين على العسكريين، وغضب الجماهير من السياسيين المدنيين وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية...الخ (E & Finer, 1962, pp. 139- 140)

أشار فاينر إلى درجة الثقافة السياسية في المجتمع وعلاقة ذلك مع تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، وافترض بذلك أنه كلما ارتفعت الثقافة السياسية لدى الجماهير، تراجعت فرص تدخل العسكر في السياسة، وحتى في حالة تدخلهم فإنهم لن يحظوا بالتأييد الكبير وكلما طال وجودهم في السلطة قل الدعم الجماهيري لهم وتحول الرأي العام ضدهم.(E & Finer, 1962, p. 66)، كما قدم صاموئيل هنتنغتون تفسيرا للظاهرة معتبرا أن سبب التدخل هو ضعف المؤسسات المدنية وتسييس القوى المدنية للعسكريين نتيجة عدم قدرتها على مواجهة مختلف التحديات، فالتدخل العسكري يعد أحد مظاهر التسييس العام للمؤسسات والقوى الاجتماعية في المجتمعات التي تعاني من التأخر وعدم التماسك.(Huntington & P, 1968, pp. 194-195)، اذ يسمي هنتنغتون تلك الدول بالمجتمعات البريتورية التي تتسم بكونها تمثل مراحل انتقالية غير مستقرة، حيث تتحلل فيها القيم والمؤسسات الشرعية وتعجز عن استيعاب المطالب الواردة إليها وتتميز بشيوع ظاهرتي الفساد والعنف أوكلاهما – أي الفساد والعنف – ،حيث يصبحان وسيلة يربط بها الأفراد والجماعات أنفسهم بالنظام السياسي ويشاركون فيه بطرق تتعارض مع قيم النظام في ظل عجز المؤسسة السياسية عن تلبية المطالب.(Huntington و P، 1968، الصفحات 63-64)، ولعل أبرز الاتجاهات التي عالجت الموضوع من منظور أفريقي، هو المشروع البحثي الذي أشرف عليه مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا وأصدره في كتاب عام 1998، أين ورد فيه عرض تحليلي لحالة الأدبيات التي تناولت دراسة الدور السياسي للعسكريين في إفريقيا وتأثيره المحوري في صياغة ملامح النظم السياسية القائمة، وكان الباحث لوكام قد طالب بضرورة الأخذ بمنظور أفريقي متكامل يرتكز على رؤية تحليلية أفريقية عن تدخل العسكر في السياسة،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي للهياكل والمؤسسات العسكرية ومستوى التحليل الكلي للدول الأفريقية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التغييرات العالمية.(فياض، 2016، صفحة 216)

3. العوامل المؤدية إلى الانقلابات العسكرية في إفريقيا:

انتشرت الانقلابات العسكرية في أرجاء القارة الإفريقية (الانقلاب في السودان سنة 1958، انقلاب الزائير 1965، بنين 1966، إفريقيا الوسطى 1966، نيجيريا 1966، إثيوبيا 1974...الخ)، لتبلغ عدد المحاولات الانقلابية في القارة 205 خلال الأعوام الستين (60) الماضية، كان آخرها خمس (5) محاولات منها في مالي بقيادة غوتا في ماي 2021، وأخرى في غينيا كوناكري في سبتمبر 2021 بقيادة العقيد مامادي دومبويا ، وفي بوركينافاسو في يناير 2022 بقيادة العقيد بول هنري زامبيا، وفي النيجر في جويلية 2023 بقيادة الجنرال عبد الرحمن تشياني.

1.3العوامل الداخلية:

أ – أزمة الحكم في إفريقيا:

تعد قضية تداول السلطة في إفريقيا من أكثر القضايا التي تدور في فلكها كافة الأزمات التي تعاني منها دولها منذ حصولها على استقلالها في ستينات القرن الماضي، فقد انتشرت موجة من الانقلابات العسكرية بطريقة مباشرة عبر الانقلابات العسكرية مثلما هو الحال مع الأمثلة المذكورة سابقا (مالي، بوركينافاسو، السودان، والنيجر.. الخ)، أو بطريقة غير مباشرة عبر ترجيح طرف سياسي على حساب الآخر كحالات كوت ديفوار في أعقاب انتخابات أكتوبر سنة 2010. ولا يكاد يخلو دستور أفريقي من جملة الضمانات لحفظ الطابع الديمقراطي للدولة وضمان استقرارها، ولعل مفهوم دولة القانون من أهم المفاهيم التي دخلت الدساتير الأفريقية في ديباجتها أو بين موادها غير أن ذلك غير كاف، فالتنظير في مواد الدستور لم يمنع المتمردين من تنفيذ انقلاباتهم، ولعل من أهم الإشكالات الكبرى في الدساتير الأفريقية غياب موقع المؤسسة العسكرية من الدستور.(بن دادة، 2021)

أفرغت المشروطية الغربية الديمقراطية الأفريقية من جوهرها فهناك سياق ثقافي واجتماعي مختلف في أفريقيا، وما هو موجود من ممارسات سياسية في أغلب دول أفريقيا يؤكد ماجاء به الباحث الفرنسي باتريك كانتين في تسمية العملية السياسية فيها " بالديمقراطية الانتخابية"، حيث تقتصر الممارسة الديمقراطية للأنظمة الأفريقية على التصويت في الانتخابات التعددية التنافسية ولا يتمتع فيها المواطن بكامل حقوقه السياسية، بذلك تكون الدول الأفريقية تفصلها فجوة عميقة عن الديمقراطية الليبرالية التي تتطلب نظاما اقتصاديا ليبراليا وسيادة القانون والحريات الفردية واحترام الدستور والتمكين والشفافية وإقرار مبدأ المساءلة والسيطرة المدنية على القوات المسلحة، وليس مجرد تنظيم انتخابات دورية كما هو الحال مع معظم دول القارة.(ولد الأمير، 2017)

عمد الكثير من الزعماء الأفارقة بعد الاستقلال إلى التوظيف السياسي للجيوش الوطنية باستخدامها لتحقيق غايات سياسية كقمع المعارضة وحشد التأييد السياسي للنظام الحاكم وهو ما أفضى إلى حدوث سلسلة من الانقلابات العسكرية، وهي دلالة أنه عندما تنقص فعالية الحكم المدني ولا يرتكز على مؤسسات قوية فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية، يعني ذلك أن ضعف أو انهيار السلطة المدنية يمثل المقدمة لظهور النمط الانقلابي في العلاقات المدنية-العسكرية.(حمدي، الدولة المستحيلة في إفريقيا: مسارات متناقضة، 2020، صفحة 279).

ب- تدهور الأوضاع الأمنية:

غياب الأمن وانتشار الجماعات الإرهابية من الأسباب التي تفسر عودة النمط الانقلابي في أفريقيا، حيث وسعت الجماعات الإرهابية وجودها باتجاه المركز فيما يسمى " دالتا النيجر أو المثلث الحدودي الذي تشترك فيه حدود كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وقد تركزت الهجمات الإرهابية على المؤسسات الأمنية والعسكرية وشملت أيضا أهدافا وأعيانا مدنية.(بوحنية، 2022). وتتزايد خطورة تلك الجماعات كونها عابرة للحدود وليست ذات طابع محلي، ساهم في ذلك الانتشار تداخل الأفكار المتطرفة مع التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية والفراغ الأمني والفشل الدولاتي في المنطقة.(بن دادة، 2021). كما شهدت 20 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء نزاعات مسلحة وفقا لتقرير سيبري الصادر في 2020 (بوركينافاسو، موزمبيق، جنوب السودان، بورندي، كينيا، أنغولا، إثيوبيا، تشاد، الكونغو الديمقراطية...)، وبذلك شكلت الأحوال الأمنية المتفاقمة منذ 2015 دافعا للانقلاب في العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

ج- ارتفاع معدلات الفساد:

تسجل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أقل عدد من النقاط وفقا لمؤشر مدركات الفساد (2021) بمتوسط 33 درجة من أصل (100)نقطة، وتصنف نحو 12 دولة أفريقية ضمن أكثر 20 دولة فسادا في العالم وفقا لنفس المؤشر، ومن أبرزها (جنوب السودان، الصومال، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، تشاد، الكونغو...)، يضاف إلى ذلك محدودية الدور الذي تقوم به آلية مراجعة النظراء الأفريقية التابعة للاتحاد الإفريقي على الرغم من إنشائها منذ ما يناهز عقدين من الزمن. علاوة على ذلك فإن الأغلبية من السكان يعانون من تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.(محمود، 2022)، كما تعاني القارة الأفريقية من ضعف الاستثمارات نتيجة البنية التحتية السيئة، وتشير تقارير بنك التنمية الأفريقي أن التنمية وتطويرها تتطلب ما بين 130 مليار إلى 170 مليار دولار أمريكي سنويا، في ظل الفجوة الحالية التي تصل إلى 108 مليار دولار، كما أن استمرار أوضاع البنية التحتية الأفريقية بهذه الطريقة سوف يمثل خطرا كبيرا على الأعمال التجارية في المنطقة، بالإضافة إلى استمرار نقص التمويل للطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والكهرباء والتي أصبحت تؤثر على إنتاجية القارة بنحو 40%.(أبو ضيف، 2022، صفحة 200)، هذا مايدفع بالانقلابيين إلى الاستيلاء على السلطة نظرا لما تحققه لهم من مزايا، ويتخذون من فساد الحكم المدني الذي حال دون تحقيق مطالبهم ومطالب المجتمع المدني وتردي الأوضاع الاقتصادية كحجج لتبرير الانقلاب، فظاهرة الفساد تساهم في تفشي ظاهرة الفساد في إفريقيا وتؤدي إلى تبرير تدخل العسكر في السياسة، ويشار في هذا السياق أن الدول الأفريقية نالت إعانات تضاعف مشروع مارشال ست مرات ولم تستغل فيما وجهت إليه لتفشي ظاهرة الفساد في القارة الافريقية.

د- التعددية الإثنية:

تعد مسالة التعددية الإثنية النمط السائد والأهم في المجتمعات الإفريقية، وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية: (حمدي، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، 1996، الصفحات 25-26)

أولاً: أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

ثانياً: أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

ثالثاً: تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوّغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

رابعا: تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الأفريقية لكن الاستعمار الأوروبي وبالأحرى السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب الحروب والصراعات في القارة، حيث أصبحت الإثنية - بتعدد دلالاتها- تشكل تهديدا للاستقرار السياسي للكثير من الدول الإفريقية لأنها تخلق كيانات سياسية جديدة، وتؤدي إلى انقسامات أو تحالفات جديدة، وبعض هذه الوحدات الصغرى (الإثنية) التي تقوم على روابط الدين، العرق، والانتماء القبلي تبدأ بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة على وجودها ومؤثرة في سياسات الحكومات، وفي بعض الأحيان يكون وجود الحكومات مرتبطا بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.(الغبرا، 1988).

حولت مسالة التعددية الإثنية بالقارة الأفريقية التهافت على السلطة بين القيادات من الشعور من وطني قومي إلى فرعي قبلي، وكان هذا الشعور أحد عوامل استمرار الانقلابات العسكرية وتغذية الصراعات، وهي الصورة التي تظهر في أغلب الدول الأفريقية وتعطي المبرر لعدم استقرارها، لاسيما وأن ما يحركها أحقاد بين الإثنيات - نتيجة اللعبة السياسية الصفرية بينها في الدول الإفريقية- والتي تسعى جاهدة للوصول إلى السلطة مستخدمة أبناءها الموجودين داخل المؤسسات العسكرية ناهيك عن دور القوى الخارجية في إذكاء هذه الأحقاد ودعم اثنية على حساب أخرى مثل ماشهدته رواندا بين الهوتو والتوتسي.(بن دادة، 2021)

و - عدوى الانقلابات:

حدوث أي تحول سياسي في دولة ما بسبب عامل ما قد يؤدي إلى حدوث تحولات في دول أخرى، أي أن عدوى التحول قد تنتقل إلى باقي الدول في نفس الوقت تقريبا والتي تكون تتناقل الأخبار حول الحدث السياسي الهام الذي حدث في الدولة الأولى وتترقب تطوراته نظرا لتأثرها الشديد به، ولعل ذلك كله يخلق ما نسميه نظرية العدوى الانقلابية التي تدفع المغامرين في الدول المجاورة التي تعاني من وجود حكومات ضعيفة وتعاني من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مشابهة، إلى اللجوء إلى تغيير نظام الحكم بالقوة.(حمدي، عودة انقلابات وونغا في إفريقيا، 2015)، وهو ما يحدث هذه الفترة في توالي الانقلابات في دول الساحل تباعا إفريقيا الوسطى ومالي وبوركينافاسو والنيجر.

2.3 العوامل الخارجية:

تواجه أفريقيا منذ بداية الألفية الثالثة ما يعرف بالتدافع الجديد على أفريقيا، أو التنافس على القارة الإفريقية أين تتقاطع وتتناقض مصالح القوى الكبرى في دول دون غيرها وتتحرك فيها الانقلابات نتيجة لذلك التدافع والتشابك في المصالح، وهي مرحلة جديدة لكنها شبيهة بحقبة الحرب الباردة، إذ نجد أن تلك القوى تدين الانقلابات لكنها تقبلها باعتبارها أسلوبا لانتقال السلطة وهو ما يتناقض مع فلسفة بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الداعية إلى تعزيز النهج الديمقراطي، كما تتضح فلسفة الانتقائية أين تدان انقلابات في دول ويتم التهديد باستخدام القوة لإرجاع النظام القائم، وفي حالات أخرى يكون سكوت على الانقلابات وبالتالي المسألة مرتبطة بالمصالح كأول اعتبار.

شجع التنافس الدولي المحتدم حول القارة الأفريقية المطامح الانقلابية، حيث استفاد الضباط من وجود حلفاء وقوى بديلة قادرة على تقديم الدعم السياسي والعسكري الذي يخفف من الضغوط الخارجية، في مؤشر واضح على حدوث تغييرات في بنية النظام الدولي وبروز قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بالهيمنة منذ تسعينات القرن الماضي.(محمد علي، 2022)، فالعوامل الخارجية كانت ولا تزال لها دور مؤثر في الصراعات الداخلية الأفريقية، غير أن مساهمتها في تفجير هذه الأخيرة واستمرارها لم يكن لولا وجود العوامل الداخلية المساعدة، بمعنى البيئة الخصبة لذلك وهو قابلية البيئة الأفريقية الداخلية للتفاعل السلبي مع المؤثرات الخارجية رغم أن تلك

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الصراعات ارتبطت بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، إلا أنها تأثرت بطريقة أو بأخرى بالمحيط الإقليمي للدول المجاورة وارتبطت بالهيكل العام للعلاقات الدولية المدفوعة بالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى.(محمودي، 2018، صفحة 113)

تثير الزيادة المطردة ظاهرة الانقلابات العسكرية لهذه الأخيرة في أفريقيا المخاوف بتمددها، خصوصا في ظل ما يثار حول تورط بعض الأطراف الدولية الراغبة في تشكيل نخب حاكمة جديدة موالية لها، كما حدث مؤخرا في انقلابات مالي، بوركينافاسو والنيجر، أين تتهم فرنسا روسيا وقوات فاغنر المتواجدة في أكثر من مكان في أفريقيا (ليبيا، السودان، موزمبيق، إفريقيا الوسطى) بالوقوف وراء ذلك. ويرى الكثير من المحللين والمهتمين بهذا الشأن أن أحد الأسباب الرئيسية للانقلابات في منطقة غرب أفريقيا يكمن في سعي دول تلك المنطقة للخروج من العباءة الفرنسية والاحتماء بفاغنر الروسية، وعدوى هذا التمرد على باريس خصوصا بعد الانقلاب الأخير في دولة النيجر، وعلى سبيل المثال استثمر المجلس العسكري في مالي سردية التدخل الاستعماري الجديد لتعزيز الدعم الشعبي وتلميع صورة القادة العسكريين باعتبارهم مدافعين عن السيادة وعن الماليين في مواجهة فرنسا، وهو الأمر الذي امتد ليشمل دولا مجاورة تعاني من ممارسات النخب الحاكمة الحليفة لباريس.(محمد علي، 2022)

4. تداعيات الانقلابات على العامل البشري والاقتصاد الإفريقي:

تتعدد الآثار السلبية للانقلابات العسكرية وتطغى على جميع المجالات خصوصا الاقتصادية والإنسانية منها إذ تعتبر المفرز الأول لأعداد اللاجئين والنازحين وسوء أوضاعهم المعيشية، وهو ما جعل من أفريقيا أكبر تجمع لهم بنسبة ثلث اللاجئين عبر العالم لقد ولّدت مسألة اللاجئين أعباء اقتصادية متزايدة أثرت على مستويات النمو الاقتصادي وتدني متوسط دخل الأفراد.

من المؤكد أن كل دولة تشهد اللااستقرار إلا وتنجر عليه عديد التداعيات وعلى مختلف المستويات الاجتماعية والصحية والتنموية، فمن تداعيات اللااستقرار الذي ينتج على التغيرات غير الدستورية بالدرجة الأولى هي ارتفاع حصيلة الوفيات جراء التناحر أين ينتج على ذلك ارتفاع في عدد الأيتام والأرامل وهذا مؤثر على العامل البشري بصفة عامة غير الجنس الذكر، فهنا اليد العاملة تسعى للبحث عن الأمان والطمأنينة وليس العمل والتنمية أين يصبح هاجس الفرد هو اللااستقرار والبحث عن الأمان وليس الرفاه وبالتالي الاقتصاد والتنمية يتأثران بصفة تلقائية، ناهيك عن ظاهرة الهجرة سواء داخلية نزوح من الجنوب نحو الشمال أو خارجية نحو دول الجوار وهذا ماشهدته عديد الحالات في إفريقيا إذ أن سبب الانقلاب العسكري السوداني في أكتوبر 2021 لجوء وهروب أكثر من 700.000 ألف سوداني وهذا الرقم يضاف إلى أكثر من 3.9 مليون سوداني لاجئ وهارب قسريا إثر الانقلابات والنزاعات السابقة في الدولة (Africa CENTER, 2022). فالهجرة أو النزوح يعني غياب العامل البشري في منطقة الصراع فهو يبحث عن مكان أمن وليس عجلة التنمية أو الأجر، فالأمن يصبح أولوية بطبيعة الحال تغلق المؤسسات والشركات والمناجم وغيرها من المؤسسات الاقتصادية في مناطق التوتر أين يغيب العنصر البشري، علاوة على ذلك تنتشر البطالة الحتمية بالإضافة إلى انتشار الآفات الاجتماعية والأوبئة والأمراض وهذا ما يثقل كاهل الدول غير المستقرة في تلبية حاجيات المواطنين من نفقات إضافية في مجال الصحة أمام توقف عجلة التنمية.

يؤدي التزايد الكبير في الانقلابات في القارة الإفريقية إلى زيادة عدد اللاجئين وسوء الأوضاع المعيشية، حيث تتزايد أعداد المشردين واللاجئين والنازحين من أماكن النزاع إلى بلدان أكثر أمانا، وهذا ما جعل القارة تضم حوالي ثلث اللاجئين على مستوى العالم، حيث نرى بالنسبة للبلدان المغاربية فقد تزايد عدد النازحين الأفارقة بداية من الألفية الجديدة بشكل كبير، وهو ما سبب أزمات في هذه البلدان، مثل ما حدث من مواجهات بين النازحين الأفارقة والشرطة في تونس وكذلك في المغرب، حيث أن هذا التزايد يسبب أعباء اقتصادية على الدول المستقبلة، على غرار الأعباء السياسية التي ستواجهها من طرف المجتمع الدولي، ومن الآثار الاقتصادية للنزوح واللجوء نجد الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في مستويات الفقر، وتدني متوسط مداخيل الأفراد وتدهور مستوى البنية التحتية وتفكك للأسر

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نتيجة للتشريد والقتل، كما نجد ظاهرة خطف الأطفال وتجنيدهم في الصراعات المسلحة عقب الانقلابات العسكرية وهذا ما شهدته عديد الدول الإفريقية، كما أن عدد الضحايا كبير في بعض الانقلابات مثل السودان، رواندا، مالي، وليبيريا استمرت لعدة سنوات، وراح ضحيتها أكثر من 13 مليون شخص. (الإمارات اليوم، 2021)

يسعى الأفارقة إلى تحقيق أشواط في طموحات أجندة التنمية المستدامة 2063، وحرصها على استتباب السلم والأمن، لكن المشهد السياسي والواقع الراهن بالقارة قد يعيق تنفيذ تلك الطموحات أو بالأحرى يؤجل تحقيقها إن كان هناك حرص من قبل الأفارقة لذلك، حيث تؤدي الانقلابات إلى خلق بيئة متوترة وغير مستقرة أين تحدث عمليات نهب الثروة وانتشار ممارسات الفساد والانتقامات الإثنية وما تفرزه من لاجئين ونازحين وتطرف وغيرها من المظاهر الاجتماعية المزرية، بالإضافة إلى جعل مسألة الاستثمارات الأجنبية منعدمة في المنطقة الأمر الذي يعطل خطط التنمية إلى أجل غير مسمى، فعند حدوث الانقلابات يصبح من غير المرجح أن تستثمر الشركات أو تطور تجارتها في مناخ منعدم الأمن وهذا ما يؤدي إلى ركود اقتصاديات الدول. (Africa Défense Forum, 2023)

5. السبل العلاجية للظاهرة.

تصدرت الدول الإفريقية مؤشر الدول الهشة لعام 2021 على مستوى العالم (15 دولة إفريقية من أصل 20). (صالح عمر، 2022) وهو ما يشير إلى تزايد الاحتمالات لحدوث مزيد من الانقلابات ويفاقم الأوضاع المتردية وهو ما سيحرم الأفارقة من عديد الفرص التي تبقى حلم العيش الكريم في أكناف دول غنية وشعوبها تفتقر أحيانا إلى أبسط متطلبات العيش، هذا بالإضافة إلى إعاقة التصور التنموي الأفريقي بصفة عامة والمتمثل في أفاق 2063، ولمواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر فعلا عائقا أمام الأفارقة لتحقيق أهدافهم الاقتصادية المنشودة تتخذ إجراءات ردعية من تعليق العضوية في المؤسسات الإقليمية وفرض العقوبات الاقتصادية كرد فعل طبيعي بعد الانقلاب، وفق القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي تحت بند "تعليق المشاركة" حيث لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد، ومارس الاتحاد الإفريقي سلطة تعليق العضوية ضد الدول التي جرى فيها تغيير غير دستوري نحو 14 مرة منذ 2003 ولكن أمام ضغوط دولية وإقليمية ما فتئ يتراجع كل مرة عن مواقفه ويعمل على دمج المنقلبين، كما أن المعايير المزدوجة في قرارات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة بالانقلابات الأخيرة كشفت غياب الإجماع لدى أعضائه في رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات، وهو ما أغرى العسكر لقلب نظام الحكم تحت أي ذريعة مادام الإفلات من العقوبة ممكنا، وحتى مجلس الأمن الدولي يشهد انقساما في المواقف بسبب الصراع بين كل من القطبين روسيا والصين من جهة والمنظومة الغربية من جهة أخرى، نتيجة التنافس الدولي المحتدم على القارة الذي شجع طموح العديد من النخب العسكرية للانقلاب على السلطة القائمة في دولهم.(Félicité, 2021)

يأمل الأفارقة أن تحتل مراكزهم الاقتصادية والتنموية في سلم التقارير السنوية تلك المراكز الأولى التي تحتلها من خلال وفرة الموارد الطاقوية والمعدنية وليس العكس، لكن واقع الاقتصاديات الإفريقية غير مريح خاصة تلك التي شهدت تغيرات غير دستورية رغم النصوص الرادعة التي تبناها الأفارقة في ميثاق الاتحاد الإفريقي والتي لم تتمكن من القضاء على الظاهرة فعلى الأفارقة مراجعة ميثاقهم الخاص بالديمقراطية والحكم الراشد، انطلاقا من نصوص تعكس البيئة الإفريقية ومتطلباتها والاحتكام إلى الشرعية واستحضار الإرادة السياسية في الحكم وتجاوز مخلفات الاستعمار من اثنيات متناحرة وهويات متناقضة وسياسة الولاء والتبعية للغرب وكذا محاربة الفساد بالإضافة إلى التأمل في البيئة الإفريقية التي تمثل مجال خصب للتنافس الدولي واستخلاص العبر من دول الجوار .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6. خاتمة:

خلصت الدراسة أنه رغم جهود الأفارقة من حين لآخر للتصدي لظاهرة التغيرات غير الدستورية إلا أنها تتكرر وهذا ما يدل على عدم نجاح الإجراءات المتخذة لاستئصال جذور الأزمة الحقيقية، كما تدل معظم الحالات الانقلابية على توفر جو محرض لذلك، إما كون النظام يفتقر للقدر الكافي من الشرعية ويتضح ذلك من خلال البحث عن كيفية اعتلائه للسلطة، أو يكون الانقلاب نتيجة لفشل النظام في أداء مهامه أو تفشى الفساد، وغيرها من مسائل تهميش وإقصاء وغياب توزيع عادل للثروة وانتهاك لحقوق الإنسان، حيث تصبح استمرارية النظام مخاطرة بأمن الشعوب، وهذا ما يشكل ذريعة للمؤسسات العسكرية للتدخل في الحياة المدنية وتلقي دعم من المواطنين، خاصة وأن الأفارقة يملكون تصور أن الجيش والثوار هم حماة الوطن، ويربطون هذا بما قدمه الثوار لنيل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية من المستعمر، حيث أثارت النقاشات العلمية بوجود تيار يقر بعلاقة الديمقراطية وبعث الانقلابات، أي أن تبني النظام للديمقراطية قد يغنيه عن الانقلابات، بافتراض أن السلطة تكون شرعية عندما تكون موافقة لقوانين تلك الدولة، كما يفترض أن هذه القوانين تعكس معتقدات مشتركة بين الحكام والمحكومين وأن يكون توافق ورضا الأطراف حول التعديلات التي تقوم بها السلطة، ويقدم نقد لهذا الاتجاه كون الأنظمة التي تحتل المراتب الأولى من حيث قيم ومؤشرات الديمقراطية وبتوفر العناصر السابقة الذكر، إلا أنها تولي اهتماما خاصا بتجنب التدخلات العسكرية، فما بالك إذا كانت الدول الأفريقية في ديمقراطياتها تفتقر لهذه العناصر مما يؤدي إلى حدوث انقلابات، ففي حالات غياب شرعية بسبب خرق لقوانين الدولة، وأحيانا تتناول السلطة تعديلات دون إشراك أطراف المجتمع المدني كونها المسيطرة على النظام ولا تبالي بموافقة الآخرين، بحيث تعمل السلطة بما تراه مناسبا لها ولإستمراريتها، ففي أغلب الحالات التي يحدث فيها الانقلاب ويشهد دعم المواطنين في بداية اعتلاء الجيش للسلطة لكن السلطة الجديدة سرعان ما يتضح أنها على عهد سابقتها من فساد ونهب، بالإضافة إلى التركيز على دعم ميزانية الدفاع والجيش على حساب القطاعات الأخرى وهي مؤشر لمحاولة السيطرة على السلطة مستقبلا بتقوية الجيش تجاه المجتمع المدني، وللظاهرة تداعيات على العامل البشري والتنمية في تلك الدولة ، فالنتيجة تحصيل حاصل يثقل كاهل الدولة ويجعلها تتراجع تنمويا، فبدل الحرص على تحقيق التنمية إلا انها تبقى جاهدة على تسوية أثار التغيرات غير الدستورية، وهذا مايؤكد صحة فرضية الدراسة القائلة كلما اعتمد الأفارقة نصوص إيجابية منسجمة منطلقة من فهم خصوصية الدول الإفريقية وقلص دور القوى الدولية في المنطقة كلما قلت التغيرات غير الدستورية في القارة، بحيث كلما توفرت إرادة سياسية لدى القائمين على الشأن الأفريقي واحترمت النصوص في هذا الشأن كلما واعتمدوا نصوصا تعكس البيئة الافريقية وتطلعات شعوبها كلما ساد الاستقرار وهذا مايزيد من تطلعات الأفارقة بزيادة النمو والازدهار، وهذا مايؤكد صحة الفرضية الثانية والمتمثلة في:كلما قلت التغيرات غير الدستورية في أفريقيا كلما زاد الاستقرار وإمكانية تطبيق البرامج التنموية، بحيث كلما ساد الاستقرار والحق في العيش الكريم وتحقق المطالب الأولى في سلم الحاجيات كلما تطلعت الشعوب الافريقية لمزيد من التنمية والرفاه في بيئة يسودها السلم والاستقرار بالدرجة الأولى، وهذا مايسمح ويساعد القادة الأفارقة في تحقيق تصورهم لأفريقيا وأفاق 2063.

5. قائمة المراجع:

.1*Africa CENTER. (2022). Record 36 Million Africans Forcibly Displaced. Africa CENTER FOR STRATIGIC Studies. https://africacenter.org*

.2*Africa Défense Forum. (2023). Pourquoi les coups d'état militaires réapparaissent-ils en Afrique ? https://adf-magazine.com*

.3*Handy Paul-Simon & Djilo Félicité. (02 01, 2021). Au Balancing act on Chad's*

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

coup sets a distrubing precedent من ،2023 ,05 14 تاريخ الاسترداد .*Institute for Security Studies: http://issafrica.org/iss-today/au-balancing-act-on-chads-coup- sets-a-distrubing-precedent*

.4 *Huntington & Samuel P. (1968). Political Order In Changing Societies . New Haven: Yale University Press.*

.5 *McGowan & Patrick J. (09, 2003). African Military Coups D'Etat 1956-2001: Frequency, Trends and Distribution. The Journal of Modern African Studies,* الصفحات 339-370.

.6 *Samuel E & Finer. (1962). The Man On Horseback: The Role Of Military In Politics. London: Pall Mall.*

7. الإمارات اليوم. (30 ,10 ,2021). الآثار الاقتصادية للانقلابات العسكرية في إفريقيا ممتدة. دبي، الإمارات العربية المتحدة. *https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2021-10-30-1.1555383*

8. سيدي أحمد ولد الأمير. (15 ,03 ,2017). الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير. تاريخ الاسترداد 07 ,08 ,2023، من مركز الجزيرة للدراسات:

9. شفيق الغبرا. (خريف 1988). الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم. مجلة العلوم الاجتماعية، صفحة 44.

10. شيماء محمود. (07 ,02 ,2022). هشاشة النظم: لماذا تتزايد الانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء. تاريخ الاسترداد 14 ,07 ,2023، من إنتر ريجيونال للتحليلات الاستراتيجية: *http://www.interregional.com*

11. عبد الرحمن حمدي. (1996). التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

12. عبد الرحمن حمدي. (29 ,01 ,2015). عودة انقلابات وونغا في إفريقيا. تاريخ الاسترداد 22 ,06 ,2023، من : *www.aljazeera.net/opinions/2015/1/29*

13. عبد الرحمن حمدي. (2020). الدولة المستحيلة في إفريقيا: مسارات متناقضة. عمان : الآن ناشرون وموزعون.

14. عبد القادر محمد علي. (07 ,02 ,2022). موجة الانقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء: العوامل المشتركة والسيناريوهات. تاريخ الاسترداد 07 ,10 ,2023، من مركز الجزيرة للدراسات: *http://studies.aljazeera.net/article/5275*

15. فاروق حسين أبو ضيف. (2022). إفريقيا والتنافسية الدولية : تركيا.. إيران.. الصين. القاهرة: العربيللنشر والتوزيع.

16. قوي بوحنية. (27 ,09 ,2022). الظاهرة الامقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات. تاريخ الاسترداد10 ,08 ,2023، من مركز الجزيرة للدراسات: *http://studies.aljazeera.net/ar/article/5469*

17. كلتوم بن دادة. (16 ,12 ,2021). تحديات ورهانات بناء السلم في إفريقيا. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الصفحات 417 - 440.

18. محمد صالح عمر. (05 ,02 ,2022). عودة الانقلابات إلى الواجهة في إفريقيا: من يوقف سقوط أحجار الدومينو. تاريخ الاسترداد 14 ,05 ,2023، من *https//:www.aljazeera.net/politics/2022/2/5*

19. منير محمودي. (2018). مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب إفريقيا وآليات إدارتها: دراسة تقويمية. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

20. هاشم نعمة فياض. (2016). نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية - الاقتصادية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)